

الإفصاح عن معيار تغطية السيولة – 31 ديسمبر 2020

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار تغطية السيولة عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/345/2014) الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3).

ويهدف تطبيق هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير، وضمان توافر مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) لدى البنوك لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفق سيناريو ضغط مؤثر لمدة 30 يوماً.

تعريف:

معيار تغطية السيولة هو نسبة من قيمة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام الـ30 التالية.

وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة إلى فئتين: "المستوى الأول" و"المستوى الثاني"، حيث يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويتم احتساب أصول المستوى الثاني بعد تطبيق الاستقطاعات المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي، كما يتم تطبيق حد أقصى قدره 15% على أصول المستوى الثاني/الفئة (ب) من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة. ويكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفرق بين إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بعد الأخذ بمعاملات التدفق النقدي الخارج المحددة من قبل بنك الكويت المركزي (القيمة الأدنى بين إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة).

نطاق التقارير المقدمة إلى الهيئات الرقابية:

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/رب.أ/454/2020 الصادر في 2 أبريل 2020، والتعميم رقم 473/رب/رب.أ/2021 الصادر في 16 فبراير 2021، تم تعديل الحد الأدنى الرقابي لمعيار تغطية السيولة من 100% إلى 80%. ويسري العمل بهذه التعديلات حتى 30 يونيو 2021، على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ من قبل بنك الكويت المركزي.

يتعين على البنوك الالتزام بالنسب المقررة كحد أدنى بشكل يومي ومستمر. كما يتعين تقديم تقرير معيار تغطية السيولة على مستوى البنك وكذلك بشكل منفرد لعملة الدينار الكويتي ولأية عملة مؤثرة أخرى والتي تبلغ 5% أو أكثر من إجمالي التزامات البنك. ويتم إعداد التقرير كما في آخر يوم في الشهر، بالإضافة إلى تقرير مجمع يبين نسبة معيار تغطية السيولة لجميع أيام العمل في الشهر.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة. وتهدف استراتيجية البنك إلى توسيع الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات، وكذلك قاعدة الأعمال المصرفية الدولية. وتعمل كل من إدارة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات في تنسيق وثيق بينها لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية في التمويل.

وتتعاون إدارات العمل لدى البنك معاً لتعزيز عملية إدارة السيولة من خلال تعزيز الميزانية العمومية في كافة الأعمال المصرفية مع الحفاظ على المعايير المحلية والدولية لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.

تحليل النتائج:

بلغ متوسط الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك 793 مليون د.ك خلال فترة ثلاثة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بعد تطبيق الاستقطاعات مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الخارجة البالغة 265 مليون د.ك. وبلغ متوسط نسبة معيار تغطية السيولة 299.93%.

وتتألف الأصول السائلة عالية الجودة لدى البنك بشكل أساسي من أصول المستوى الأول والتي تتكون من الأموال النقدية والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وأدوات الدين السيادية، وكذلك أصول المستوى الثاني التي تتكون من أدوات الدين السيادية وأسهم الملكية التي تستوفي المعايير المطلوبة في التعليمات. وقد شكلت التدفقات النقدية الخارجة التي تتكون من الالتزامات غير المضمونة لغير عملاء التجزئة نسبة 62.90% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة، بينما شكلت التدفقات النقدية الخارجة التي تتكون من التزامات عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة نسبة 22.97%. أما التدفقات النقدية الناشئة عن المشتقات فكانت عبارة عن عقود صرف أجنبي.

والجدول المرفق لنموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة هو متوسط جميع أيام عمل الفترة التي أعدت عنها التقارير خلال الربع الرابع من العام 2020.

جدول رقم (6) : نموذج الإفصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)
	الأصول السائلة عالية الجودة:		
1	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)	797,888	793,380
التدفقات النقدية الخارجة:			
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	1,523,257	243,007
3	الودائع المستقرة	-	-
4	الودائع الأقل استقراراً	1,523,257	243,007
5	الودائع والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة	1,196,143	665,495
6	الودائع التشغيلية	44,986	11,247
7	الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	1,151,157	654,248
8	الالتزامات المضمونة	-	-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	67,197	29,776
10	الناشئة عن المشتقات	25,618	25,618
11	الناشئة عن الأوراق المالية والأوراق التجارية المدعومة بأصول (بافتراض عدم التمكن من إعادة التمويل)	-	-
12	خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	41,579	4,158
13	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	2,396,311	119,816
14	تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		1,058,093
التدفقات النقدية الداخلة:			
16	معاملات الإقراض المضمونة	-	-
17	التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن القروض المنتظمة	1,009,856	812,428
18	التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	25,635	25,635
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	1,035,491	838,063
معيار تغطية السيولة			
20	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		793,380
21	صافي التدفقات النقدية الخارجة		264,524
22	معيار تغطية السيولة		299.93%